

”المخاطر الاجتماعية في الدول العربية وسبل مواجهتها” إعداد: أ.د. فيصل المناور المحرر: أ.د. بلقاسم العباس

يتناول هذا الموجز:

أولاً: الاعتبارات التي تحدد أهمية تناول المخاطر الاجتماعية في الدول العربية.
ثانياً: المخاطر الاجتماعية في الدول العربية.
ثالثاً: سياسات مقترحة لمواجهة مختلف المخاطر الاجتماعية في الدول العربية.

أولاً: الاعتبارات التي تحدد أهمية تناول المخاطر الاجتماعية في الدول العربية:

اكتسب مجال تحليل المخاطر الاجتماعية أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة من منظور التوافق حول الأمن الإنساني والاجتماعي في مطلع الألفية الثالثة، حيث صدرت وثيقة عالمية من قبل الأمم المتحدة تتناول موضوع "مجتمع المخاطر العالمي في عصر العولمة"، والتهديدات المتنوعة التي تحيط بالعالم ككل جعل من الضروري بناء شراكات فاعلة بين مختلف دول العالم، وبين الأطراف الشريكة في كل دولة لمواجهتها ووضع السياسات التي تهدف إلى تجاوزها والتغلب عليها.

وفي ضوء ذلك، فإنه يصبح من الضرورة إبراز أهمية موضوع "المخاطر الاجتماعية"، التي تجد ما يبررها في الإطار العالمي من جهة، وفي السياق المعرفي والإقليمي من جهة أخرى، وذلك على النحو التالي:

1. المقدمة:

تنامت خلال العقود الثلاثة الماضية الاهتمامات بقضايا الأمن الاجتماعي، من خلال توفير الحماية الاجتماعية، خاصة للفئات المهمشة والمحرومة في دول العالم بما فيها الدول العربية، وذلك نتيجة الآثار السلبية التي أفرزتها سياسات إعادة هيكلة عديد من اقتصاديات تلك الدول التي أوصت بها مختلف المنظمات الاقتصادية العالمية "كصندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك بغرض دمج اقتصاداتها في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وإسقاط جميع القيود الحمائية التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف.

وفي هذا السياق، لا تزال الدول العربية تتعرض لضغوط مكثفة ومتصاعدة نتيجة محاولات مختلف البلدان إلى إلحاق اقتصاداتها بالسوق الرأسمالية العالمية، وإعداد مجتمعاتها للتعامل مع متطلباتها، مواجهة بذلك عديد من التحديات الجديدة التي من بينها التكيف مع الطبيعة المتغيرة للمخاطر الاجتماعية "كالفقر، البطالة، التفاوت الاجتماعي، المحافظة على توفير الموارد اللازمة لحماية المجتمعات وضمان أمنها الاجتماعي، مع تحسين الفعالية من حيث تكاليف وأداء وشفافية مختلف المؤسسات العامة في إطار الموارد المحدودة، وغيرها".

■ اعتبارات ترتبط بظاهرة العولمة:

إن "العولمة" التي تبلورت بكل وضوح مع مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة تعني- بإيجاز- في تجلياتها الاقتصادية كسر القيود على الحدود بين دول العالم، وفتحها لتجارة عالمية حرة، وتعني في تجلياتها السياسية إقرار الديمقراطية وقبولها واحترام حقوق الإنسان، وتعني في تجلياتها الثقافية عولمة مبادئ لامركزية، تؤكد الحريات وقبول الآخر، واحترام التنوع الثقافي وإفرازاته، وحقوق المواطنة. إن العولمة بهذا المعنى تبرز مبادئ وثقافات عابرة للحدود، بما يعنيه ذلك من إمكانيات تعايش ثقافات مختلفة (وفي نفس المجتمع). وبما يعنيه أيضاً من الاغتراب الثقافي والاجتماعي لبعض الفئات أو القطاعات (وفي نفس المجتمع)، ومن المهم جداً من منظور تعاملنا مع المخاطر الاجتماعية، إبراز ارتباط العولمة بالتطورات التكنولوجية غير المسبوقة في التاريخ الإنساني، وما صاحبه من تطور متسارع في تكنولوجيا الاتصال، كما يُمكن استنباط العلاقة بين العولمة والمخاطر الاجتماعية من خلال الآتي:

- فتح الحدود للتجارة العالمية يتضمن إمكانية تصدير "المخاطر والأزمات" من بلد إلى آخر، ومن قارة إلى أخرى، كالأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة جائحة كوفيد-2019.

- ارتبطت العولمة بتمهيش قطاعات كبيرة من العمالة، لم تمتلك دولها قدرات تنافسية، ومن ثم لم يتم إعداد قطاعات واسعة من الشباب خاصة، للتسلح بمهارات فنية وتكنولوجية حديثة، بالإضافة إلى ضعف منظومة التعليم؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة الهيكلية وتفشي ظاهرة الفقر والتمهيش.

- امتدت مخاطر العولمة إلى الثقافة والقيم والهوية، بل إنها تلامست مع تفجير القوميات، والعصبيات، والطوائف الدينية، وامتدت مخاطرها - مع الإقرار بإيجابيات متعددة للعولمة - إلى الأسرة ذاتها، فحدث انشقاق وفجوة بين الأجيال.

■ اعتبارات ترتبط بتصاعد الاهتمام الأكاديمي والمعرفي لدراسة المخاطر الاجتماعية:

على جانب آخر، فقد صاحب العولمة، نشاط أكاديمي ومعرفي مهم يتعلق بإدارة المخاطر وزيادة فرص مراقبتها ومحاولة السيطرة عليها، وهو ما يمثل جانباً آخر لأهمية تناول موضوع "المخاطر الاجتماعية" التي تتعرض لها البلدان العربية، وتتمثل أهم المؤشرات العالمية للتصاعد الأكاديمي أو المعرفي في تحليل المخاطر بما يلي:

- تأسيس مراكز إدارة وتحليل المخاطر في "الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان، وعديد من الدول الأوروبية".

- تأسيس تجمعات ومنتديات معرفية، تضم علماء وخبراء معنيين بالمخاطر الاجتماعية تحرص على المراقبة الدائمة وتصدر أعمالاً مهمة للحد من المخاطر.

- تأسيس وحدات المراقبة البحثية المتخصصة بموضوع المخاطر الاجتماعية في الشركات لرصد المخاطر الاجتماعية وهو ما يبرز انعكاسات الأخيرة على قطاع الأعمال واستقراره من جهة، وإمكانيات تأثيره من جهة أخرى على بيئة العمل.

- إصدار عدة وثائق متخصصة في مجال المخاطر الاجتماعية (وثيقة الأمن الإنساني، وثيقة الأهداف الإنمائية، أجندة التنمية المستدامة، وغير ذلك).

■ اعتبارات ترتبط بالسياق الإقليمي (العربي):

وعلى جانب ثالث هناك عديد من التفاعلات على المستوى الإقليمي جعلت من المهم التركيز على موضوع المخاطر الاجتماعية كان أبرزها "ثورات الربيع العربي"، وعدم استقرار المنطقة العربية، وجائحة كوفيد-19، وغير ذلك، والتي نتج عنها ما يلي:

- مبادرة الحكومات ومتخذي القرار، لإحداث نقلة نوعية في مجال رصد وإدارة المخاطر الاجتماعية.

- التنبيه على أن مصادر المخاطر وتنوعها من جهة، والتهديدات التي تتضمنها من جهة أخرى، تتطلب إنشاء شراكات قوية وحقيقية بين مختلف الأطراف الفاعلة "الحكومات، المجتمع المدني، القطاع الخاص".

- إبراز المخاطر التي تهدد جهود ومسار التنمية البشرية، وتهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعي في البلدان العربية؛ ذلك لأن مصادر المخاطر ذاتها لن تقتصر على قطاع دون آخر أو شريحة سكانية دون أخرى، ومن الضروري في هذا الصدد القيام بمراجعة نقدية لخريطة المجتمع وذلك لبحث الثغرات على مستوى الأداء الكلي، في إطار جهد جماعي يستهدف تفعيل أدوار مختلف الأطراف.

- تنامي المطالبات بالإصلاح السياسي والاقتصادي، ودون الدخول في تفاصيل تداعيات تلك المطالبات وأثارها على المنطقة، فإنها في محصلتها أبرزت عديد من المظاهر، كان أبرزها إضعاف حالة الاستقرار السياسي، والتوترات، والصراعات الاجتماعية، والسياسية.

- لعبت تداعيات جائحة كوفيد-19 السلبية وأثرها على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية دوراً مهماً في تفاقم المخاطر الاجتماعية في الدول العربية مثل "زيادة معدلات الفقر والبطالة، وضعف التغطية الصحية للشرائح الضعيفة، وغير ذلك".

ثانياً: المخاطر الاجتماعية في الدول العربية:

تُعبّر المخاطر الاجتماعية عن تفاقم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية، بحيث أصبحت تشكل خطورة تهدد كيان المجتمع، وإذا كانت المشكلة الاجتماعية تمرّ بعدة مراحل، تبدأ بالمشكلة الفردية التي تتحول إلى مشكلة اجتماعية حينما يخضع لتأثيرها عدد من أفراد المجتمع. ثم تتحول إلى مشكلة بنائية، حينما تنتج مشكلات ذات آثار سلبية على بناء المجتمع، فإن هذه الآثار تراكمت، لتشكل خطورة عليه، تعوق حركته وانطلاقه.

حينما تنتشر مثل هذه المخاطر ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع ما، فإنه قد يواجه خطورة تآكل هويته الثقافية، ومنظومة قيمه الاجتماعية. إذا تضافر ذلك مع ترد في أوضاع الأسرة والحياة المعيشية للناس والمؤسسات القائمة على التنشئة الاجتماعية، وتراجع في أدوار المؤسسة التعليمية والتربوية، فإن ذلك يؤدي في النهاية إلى سياقات اجتماعية خطيرة، تهدد حال اتساع سلبياتها إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي للمجتمع وحالة استقراره.

وتُشير القراءات المتأنية لواقع مجتمعات البلدان العربية إلى أن هناك نوعان من المخاطر الاجتماعية ظاهرة للعيان، وهي معنية بهذه المجتمعات على وجه الخصوص نظراً لطبيعة الاقتصاد والحياة الاجتماعية والمعيشية لمواطني المنطقة. الأول؛ المخاطر الاجتماعية ذات التأثير

والتقدم التكنولوجي، حيث بدأت أشكال جديدة من هذه المخاطر تطرح تحديات مركبة على الأفراد، بل على المجتمعات بأكملها. منها مخاطر الاستخدام غير المسبوق للشبكة الإلكترونية، وعلى وجه الخصوص لدى الشباب، حيث بدت مخاطرها في الاغتراب الثقافي، وفجوة الأجيال، وتهديد القيم، والأخلاقيات، فضلاً عن المخاطر الناتجة عن تلوث البيئة والاستهلاك المفرط وغيرها. وباختصار نحن نشهد سلسلة من المخاطر الاجتماعية، نتجت جزئياً عن "إخفاق التنمية"، والتي شكلت المزيد من التآزم والإخفاق الاجتماعي والسياسي، والتي قد تعرض للناس والمجتمع بأسره إلى تقلبات في القيم، وانحسار التقاليد، واهتزاز الهوية. إضافة إلى التفكك الأسري، والاستقرار والتماسك الاجتماعي بين مكونات المجتمع، حيث يدفع ذلك المجتمع ككل نحو التراجع، وتدفع الدولة في اتجاه ضعف المؤسسات.

والانعكاس الاقتصادي "كالفقر، والبطالة. كما هو مبين في الجدول رقم (1) و(2)، واختلالات في سوق العمل، والتمهيش، والإقصاء الاجتماعي، وسيادة النمط الاستهلاكي". أما النوع الثاني؛ فهو ما يسمى بالمخاطر الاجتماعية ذات الآثار والانعكاسات على البناء الوظيفي للأسرة بجميع مكوناتها (الشباب- الطفولة - المرأة). والتي يمكن حصر أهمها في ثلاثة جوانب أساسية. هي؛ اختلال الأدوار الرئيسية للأسرة، زيادة حالات الطلاق بين شريحة الشباب وشريحة كبار السن، الأمر الذي فرض تحديات تنموية جديدة، قصور في دور الدولة في تلبية احتياجات ومتطلبات المواطنين، وتردي في الخدمات والمرافق العامة للدولة، مما ينعكس على جودة الحياة ومطالبات المواطنين بتحسين أوضاعهم.

وبناء على هذه المتغيرات، فقد توسعت المخاطر الاجتماعية في بعدها الاقتصادي والأسري، وأصبحت تضم أيضاً مخاطر ذات علاقة بمخرجات العولمة

الجدول رقم (1): مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بحسب مناطق العالم

| التغطية السكانية حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) | عدد الفقراء (مليون) | الشدة (A) | نسبة عدد السكان (H) | مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) | المناطق النامية (قسم الإحصاءات في الأمم المتحدة) |
|---|---------------------|-----------|---------------------|--------------------------------|--|
| %85 | 65.7 | 50.8% | %19.2 | 0.098 | الدول العربية |
| %94 | 117.7 | %43.1 | %5.9 | 0.025 | شرق آسيا والمحيط الهادئ |
| %43 | 3.5 | %38.3 | %2.4 | 0.009 | شرق أوروبا ووسط آسيا |
| %81 | 52.3 | %41.8 | %10.1 | 0.042 | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| %95 | 545.9 | %45.8 | %31.3 | 0.143 | جنوب آسيا |
| %99 | 559.6 | %54.9 | %57.8 | 0.317 | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018).

الجدول رقم (2): تطور معدل البطالة في الدول العربية والعالم لسنوات مختارة للفترة 2011-2021

| الدولة | 2011 | 2013 | 2015 | 2017 | 2019 | 2020 | 2021 |
|-----------|------|------|------|------|------|------|------|
| الجزائر | 10.0 | 9.8 | 11.2 | 10.3 | 10.5 | 12.6 | 12.7 |
| البحرين | 1.2 | 1.2 | 1.2 | 1.2 | 1.2 | 1.8 | 1.9 |
| جيبوتي | 26.9 | 26.6 | 26.3 | 26.1 | 26.4 | 28.4 | 28.4 |
| مصر | 11.9 | 13.1 | 13.1 | 11.7 | 7.8 | 9.2 | 9.3 |
| العراق | 8.1 | 9.3 | 10.7 | 13.0 | 12.9 | 14.1 | 14.2 |
| الأردن | 12.9 | 12.6 | 13.1 | 18.1 | 16.8 | 19.0 | 19.3 |
| الكويت | 2.0 | 2.6 | 2.2 | 2.2 | 2.2 | 3.5 | 3.7 |
| لبنان | 7.4 | 8.3 | 9.3 | 10.3 | 11.4 | 13.3 | 14.5 |
| ليبيا | 19.4 | 19.5 | 19.5 | 19.4 | 19.7 | 20.1 | 19.6 |
| موريتانيا | 9.9 | 10.0 | 10.1 | 10.3 | 10.4 | 11.3 | 11.5 |
| المغرب | 8.9 | 9.2 | 9.5 | 9.2 | 9.3 | 11.5 | 11.5 |
| عمان | 3.9 | 3.6 | 3.4 | 2.6 | 1.8 | 2.9 | 3.1 |
| قطر | 0.6 | 0.3 | 0.2 | 0.1 | 0.1 | 0.2 | 0.3 |
| السعودية | 5.8 | 5.6 | 5.6 | 5.9 | 5.7 | 7.4 | 7.4 |
| الصومال | 19.0 | 19.0 | 18.9 | 18.9 | 18.8 | 19.7 | 19.9 |
| السودان | 17.4 | 17.4 | 17.5 | 17.5 | 17.7 | 19.6 | 19.8 |
| سوريا | 8.7 | 8.8 | 8.7 | 8.8 | 8.8 | 10.3 | 10.6 |
| تونس | 18.3 | 15.9 | 15.2 | 15.3 | 15.1 | 16.6 | 16.8 |
| الإمارات | 2.3 | 2.0 | 1.8 | 2.5 | 2.2 | 3.2 | 3.4 |
| فلسطين | 17.6 | 19.9 | 23.0 | 25.7 | 25.3 | 25.9 | 24.9 |
| اليمن | 13.2 | 13.3 | 13.8 | 13.3 | 13.1 | 13.4 | 13.6 |

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

يقظة الشباب المتعلم والعاطل عن العمل، والذي يمثل شريحة كبيرة في مختلف المجتمعات العربية.

بناء على ما سبق، فإنه من المهم التعامل مع المخاطر الاجتماعية بعناية وإدارة رشيدة لها، وتحديد مصادر الخطر والوعي بإمكانية تفاعل أحد مصادر الخطر مع مخاطر أخرى، وكذلك التعرف على مدى كثافة أو ضعف هذه المخاطر.

لمواجهة هذه المخاطر تبني الفكر التنموي ومنذ بداية سبعينيات القرن الماضي ما يعرف بـ "منطلقات التنمية"، التي تعنى بتطوير السياسات الاجتماعية والتي تبدأ في تنمية المجتمع من أسفل، أي بمشاركة الناس بكافة شرائحهم الاجتماعية من أجل تطوير وعي تلك الشرائح وأن ما يقدم من تنمية وهو لصالحها في الأساس، حيث يلعب المجتمع المدني دوراً بارزاً في هذا الشأن كجزء من مسؤوليته الاجتماعية،

هذا، وقد تؤدي المخاطر الجديدة الناتجة عن ترتيبات الاقتصاد العالمي الجديدة إلى فشل السياسات التقليدية في التصدي لتبعات هشاشة الأوضاع الاقتصادية (بدليل ثبات معدلات الفقر والبطالة والفوارق الاجتماعية بين الجنسين والأفات الاجتماعية المختلفة)، ومن ثم الوقوع تحت وطأة الإصلاحات التقشفية العميقة التي تمس الدعم والتحويلات وغيرها. بالإضافة إلى ذلك ساهمت بعض المتغيرات الأخرى في عملية تعزيز وتفشي مختلف المخاطر الاجتماعية في الدول العربية. منها؛ ضعف نوعية التعليم وضعف مواءمة مخرجاته مع متطلبات الاقتصاد الإنتاجي المعرفي، ضعف المساهمة المجتمعية في برامج الحماية الاجتماعية خاصة ضعف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ضعف المؤسسات وحوكمة الإدارة العامة، تزايد

من أجل حصار سياقات هذه المخاطر الاجتماعية، والعمل على تضيق مساحتها. وفي جانب آخر فإن للحكومة دور أساسي ونصيب في تطوير وتمويل وتنفيذ هذه السياسات

ثالثاً: سياسات مقترحة لمواجهة المخاطر

الاجتماعية في الدول العربية

بناء على ما تم مناقشته، يمكن إطلاق مجموعة من السياسات المقترحة بهدف مواجهة المخاطر الاجتماعية التي تعاني منها الدول العربية، وذلك على النحو التالي:

(1) مكافحة الفقر:

- التركيز على إطلاق حزمة من السياسات التي تلعب دوراً مهماً في مكافحة الفقر، والحرص على تنفيذها بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها المنشودة، منها؛ حفز النمو الاقتصادي المنحاز للفقراء، وتمكين الفقراء من الحصول على أصول إنتاجية، وتنمية القدرات البشرية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والوقاية من التضخم، وتطوير نظم إغاثة ومساعدة الفقراء.
- تبني مجموعة من البرامج الهادفة للإصلاح الاقتصادي، والتي تركز في مجملها على ضرورة التخصيص الأمثل للموارد، وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وضمان عدالة التوزيع (الدخل).

- تعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي في مجال مكافحة الفقر، من خلال زيادة مخصصاتها، ورفع كفاءة وفعالية أداء الشبكات في مجال دقة الاستهداف، وتنوع البرامج التي تركز في فلسفتها على مفهوم تمكين الفقراء بدلاً من رعايتهم.

- دعم وتعزيز أطر الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وربط تلك المشروعات بعقود حكومية لتوريد منتجات تلك المشروعات لمختلف القطاعات الحكومية، مما يسهم في عملية جذب أو استقطاب الفقراء للعمل في إطار تلك المشروعات.

(2) مكافحة البطالة:

- صياغة مجموعة من السياسات الهادفة إلى إصلاح ضعف التوائم بين الفرص المعروضة والمهارات المطلوبة، والتي تركز حول "التشغيل الديناميكي"، والذي يعتمد على إعادة الإدماج عبر عمليات إعادة التدريب والتأهيل.

- إطلاق مجموعة من البرامج والأنشطة الهادفة إلى الإدماج المهني، وذلك من خلال توفير فرص عمل مؤقتة وتشجيع القطاع الخاص على التوظيف والتعيين من خلال منح الشركات بعض الحوافز الضريبية التي من شأنها أن تساعد على الإدماج في سوق العمل، وخصوصاً بين فئة الشباب قلبي الخبرة، كما أن برامج الإدماج قد تشجع فئة الشباب على سبيل المثال، الذين لديهم مؤهلات وتدريب في "الاندماج في سوق العمل" عبر مساعدتهم في عملية تأسيس مشروعات صغيرة عبر منحهم قروض لهذا الغرض، وكذلك تأسيس صناديق تمويل الاستثمار المغامر، ومتابعتهم من قبل الجهات المختصة لتدعيم حظوظ نجاح مشروعاتهم.

- إصلاح النظام التعليمي وإعطاء التدريب الفني والمهني أهمية واعتبار كبيرين في مجالات التطوير والتحسين، لما لهما من دور مهم في عملية رفع كفاءة الداخلين الجدد لسوق العمل،

- إنشاء بنية تحتية موثوقة ومرنة في ذات الوقت، بحيث يمكن استخدامها في الأوقات العادية بالإضافة إلى أوقات الأزمات، ويمكن لنظام شبكات الأمان الاجتماعي الذي يتمتع بكفاءة وفعالية أن يساعد المواطنين على التغلب على آثار الصدمات الاستثنائية الهيكلية، من خلال إعداد سجلات موحدة مرقمنة للمنتفعين بحيث يمكن استخدامها في استهداف عدة برامج، واستخدام آليات فعالة لتقديم الخدمات.

والمساهمة في توفير المهارات اللازمة للحصول على فرص العمل.

(3) تطوير السياسات الاجتماعية:

- إيجاد التوازن النسبي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وإتاحة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وضمان سهولة الوصول إليها.

- ضمان أمن الدخل بالنسبة للأسر بشكل عام، وفي حالة فقدان المعيل بشكل خاص، وضمان أمن الدخل للعاطلين عن العمل، والعناية بمختلف أنشطة وبرامج الأمان والحماية الاجتماعية لكافة الشرائح الضعيفة، وبخاصة لشرائح "كبار السن، والأمومة، والطفولة".

- تحديد الأولويات للتدخلات التي تشجع الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال توسيع نطاق برامج التحويلات النقدية المشروطة بالنجاح، وتعديل تصميم البرامج الحالية لجعلها أكثر ملائمة للأطفال والنساء، وتعزيز الاستهداف للفقراء والفئات الضعيفة، حيث يمكن لتحسين الاستهداف احتواء التكاليف، وضمان المساواة، والسماح لشبكات الأمان الاجتماعي بالعمل كجهة تأمين، وزيادة الفعالية.